قضت بعدم دستورية «الشورى» و«التأسيسية» و«الطوارئ»

مصر: «الدستورية» تجرد «الإخوان» من سلطة التشريع

الرئيس المصري د. محمد مرسي

تعزيزات أمنية كثيفة أمام مقر المحكمة

القاهرة - «وكالات»: قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر امس بعدم دستورية قانون مجلس الشورى وقانون معايير الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وارجأت حل المجلس لحين انعقاد مجلس النواب.

كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون الطوارىء فيما تضمنه من تدابير استثنائية خولها للرئيس بشأن حالة الطوارىء، على ما أورد موقع أخبار مصر.

وانعقدت الجلسة في ظل إجراءات أمنية مشددة ونشر ألف من عناصر الأمن بجانب مركبات مدرعة قرب بوابات ومحيط مقر المحكمة.

وطالبت الدعوى القضائية بحل مجلس الشوري، الغرفة الثانية من البرلمان التي تتولى، حاليا مهمة التشريع كاملة وبشكل مؤقت، بدعوى أن هذا المجلس «غير دستوري»، لكونه تم انتخابه بنفس القانون الانتخابي الذي انتخب به مجلس الشعب.

وكذلك طالبت بحل الجمعية التأسيسية للدستور، التي وضعت الدستور الجديد للبلاد والذي تم إقراره في ديسمبر الماضي.

وكان الدستور الجديد لمصر الذي سرى نهاية العام الماضي منح مجلس الشورى الذي يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين سلطة التشريع لحين انتخاب مجلس النواب.

وكان الرئيس المصري محمد مرسي قد نقل سلطة التشريع الى مجلس الشورى قبل أن يصدر إعلانا دستوريا أثار جدلا واسعا لتحصينه الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل.

وكان من المتوقع إجراء انتخابات مجلس النواب أواخر العام الحالي لكن مشروع قانون لانتخاب المجلس ومشروع قانون لمباشرة الحقوق السياسية أعيدا الشهر الماضي لمجلس الشورى من المحكمة الدستورية العليا التي قالت إن مواد في مشروعي القانونين غير دستورية.

ومن شأن قرار المحكمة بعدم دستورية مواد في مشروعي القانونين تأخير انتخاب مجلس النواب أطول مما كان متوقعا.

وكان أنصار للرئيس محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين حاصروا مبنى المحكمة الذي يوجد في جنوب القاهرة في أواخر العام الماضي إلى أن انتهت جمعية تأسيسية غلب عليها الإسلاميون من وضع الدستور الجديد الذي منح سلطة التشريع لمجلس الشورى.

وكانت المحكمة قبل حصارها تستعد لإصدار حكم حول مدى دستورية مواد في قانون انتخاب مجلس الشورى ومدى دستورية مواد في قانون تشكيل الجمعية التأسيسية نفسها.

وقد أمنت مديرية أمن القاهرة المحكمة ونشرت منذ يوم أمس الاول نحو الف ضابط ومجند حول أسوار المحكمة خوفا من تكرار ما حدث من حصار للمحكمة في ديسمبر الماضي أثناء نظر نفس الدعاوى.

ودفعت أجهزة الأمن بعدد من السيارات المصفحة وأخرى خاصة بالشرطة والأمن المركزي للاصطفاف حول المحكمة وبواباتها الرئيسية التي يدخل منها القضاة لتأمين دخولهم أثناء وبعد نظر الدعاوى لمنع اقتراب أي من أنصار الأطراف السياسية الخصوم في تلك الدعاوى.

وكانت المحكمة أجلت في مايو الفائت، حكمها في القضيتين إلى جلسة الامس، وينتظر أن تفصل المحكمة في دستورية القانون الذي انتخب مجلس الشورى على أساسه، وهي الدعوى التي أحيلت للمحكمة من الإدارية العليا، على خلفية طريقة انتخاب المرشحين من غير القوائم الحزبية.

يذكر أن دعوى حل الشورى أحالها القضاء الإداري إلى الدستورية العليا، وتركز الدعوى المرفوعة على بطلان النصوص المنظمة لانتخاب الثلث الفردي في انتخابات مجلس الشورى الماضية.

البحرين: توقيف المتهمين بتفجير بني جمرة

المنامة - «وكالات»: أعلنت السلطات البحرينية امس الاول القبض على أعضاء شبكة متهمة بتفجير عبوة ناسفة في قرية جمرة، غرب العاصمة المنامة، مساء الأربعاء الماضي، مما أوقع سبعة جرحى بين عناصر الأمن، أصيب 3 منهم بجراح بليغة.

وقالت وزارة الداخلية البحرينية، في بيان أوردته وكالة الأنباء الرسمية،أنها اعتقلت عشرة من المشتبه بهم وعثرت بحوزتهم على مواد يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم».

وأوقع تفجير العبوة الناسفة المحلية الصنع سبع إصابات في صفوف الشرطة البحرينية، إحدى تلك الإصابات كانت على مستوى بتر إحدى الساقين، طبقا لـ«بنا». وبحسب المصدر، «تعتبر قرية بني جمرة معقلا للتيار الشيرازي، وهو تيار انقلابي مدعوم من إيران، كما تعد القرية مركزا لما يسمى حركة «14 فبراير» الإرهابية التي تعد امتدادا لهذا التيار. وشهدت بني جمرة عددا من العمليات الخطيرة التي تمثلت في استخدام أسلحة أوتوماتيكية ومسدسات وأسلحة مصنعة محليا، وتفجير عدد من القنابل محلية الصنع».

وقد كشفت الجهود المكثفة للأجهزة الأمنية ومن خلال اعترافات من تم القبض عليهم، أن هناك عناصر متورطة في هذه الأعمال الإرهابية، وجاري العمل للقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

العراق: تفكيك خلية متخصصة في تصنيع «الكيماوي»

بغداد - «وكالات»: قالت وزارة الدفاع العراقية إن قوة تابعة لها تمكنت من تفكيك خلية وصفتها بأنها «إرهابية» بعد متابعة عناصرها لأشهر، مضيفة أن الخلية متخصصة في تصنيع «مركبات كيماوية» وعلى رأسها غاز السارين، بهدف نقلها إلى «دول الجوار» لاستخدامها، في إعلان يأتي بالتزامن مع تكاثر الحديث حول اللجوء للسلاح الكيماوي في سوريا. وقالت وزارة الدفاع العراقية إن قوة من مديرية الاستخبارات العسكرية «خلية الصقور» تمكنت من إلقاء القبض على ما وصفتها بـ«خلية إرهابية تتألف من خمسة أشخاص بعد المتابعة المستمرة لهم منذ ثلاثة أشهر، وهذه الخلية متخصصة بصناعة المركبات الكيماوية والتي ينتج عنها غاز السارين والخردل وغاز الأعصاب». وبحسب الوزارة، فإن الخلية كانت تنوي استخدام تلك المواد «داخل العراق ومن ثم نقلها خارج الحدود لاستهداف مدن دول الجوار وعواصم أخرى» وحسب اعترافات أفراد الخلية جرى اكتشاف مصنعين، أحدهما في بغداد والآخر في إحدى المحافظات، وقام رجال الأمن بضبط كافة المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة الكيماوية.

بن عمر يزور اليمن .. كلاكيت للمرة الـ«21»

صنعاء - وكالات: وصل إلى صنعاء امس جمال ابن عمر مستشار أمين عام الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص في زيارة يلتقي خلالها المسؤولين في اليمن وقيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية. وقال المبعوث الأممي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الزيارة الـ«21» لليمن تأتي في إطار المهمة التي يقوم بها منذ شهر إبريل عام 2011 وسيحاول تقييم إلى أي مدى تم الالتزام بقراري مجلس الأمن تمهيدا لإعداد تقرير للمجلس يوم الحادي عشر من الشهر الجاري. وأشار المبعوث الدولي إلى أنه سيلتقي خلال الزيارة مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء محمد سالم باسندوه وعدد من المسؤولين وقيادات الأطراف السياسية من أجل تقييم إلى أي مدى تم تقدم العملية السياسية ومؤتمر الحوار الوطني وتطبيق ما تم الاتفاق عليه في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومحاولة التعرف على مدى تقدم فرق العمل في مؤتمر الحوار الوطني.

دعا المجلس إلى الانعقاد مجدداً

لبنان: سليمان يطعن بدستورية قانون تمديد ولاية «النواب»

بيروت - «وكالات»: أعلن الرئيس اللبناني ميشال سليمان امس الاول أنه قدم طعنا بدستورية القانون الذي قضى بتمديد ولاية مجلس النواب مدة 17 شهرا، والذي صوت عليه أعضاء المجلس الجمعة بأغلبية ساحقة.

وقال عبر شاشات التلفزة اللبنانية إنه اتخذ قرار الطعن بالقانون «انسجاما مع روح الدستور ومرتكزات الديمقراطية» معربا عن أمله في أن يقوم المجلس الدستوري باتخاذ قراره «بكل تجرد وبأقصى سرعة ممكنة».

ودعا مجلس النواب إلى الانعقاد مجددا «للنظر في تقصير مهلة التمديد بالشكل الذي يسمح له بمناقشة مشاريع قوانين الانتخاب الموجودة لديه، وإقرار قانون انتخاب جديد، وإجراء الانتخابات في مطلق الأحوال قبل انتهاء مدة الولاية الممددة».

وكان 97 نائبا من أصل 128 صوتوا الجمعة على تمديد ولاية مجلس النواب حتى 20 نوفمبر 2014، بعد تعذر إجراء الانتخابات المقررة الشهر الجاري نتيجة عدم توصل الفرقاء السياسيين إلى اتفاق على قانون انتخابي.

ووافقت معظم الأطراف السياسية على اختلافاتها وانقساماتها على القانون، باستثناء كتلة التيار الوطني الحر برئاسة ميشال عون الذي قال إنه سيطعن أيضا في القانون.

وبررت قوى 14 آذار المناهضة للنظام السوري ولـ«حزب الله» موافقتها على التمديد بالخشية من تدهور أمني في ظل إعلان حزب الله تورطه بالقتال إلى جانب النظام السوري في سوريا.

ومن المفترض أن يستغرق النظر في المراجعة بضعة أيام قبل أن يدلي المجلس الدستوري برأيه، في حين أكد النائب أنطوان زهران من قوى 14 آذار لوكالة الصحافة الفرنسية أن «القوة القاهرة التي فرضت التأجيل متوافرة لمنع إقرار الطعن» في إشارة إلى حزب الله.

وسبقت التوافق على التمديد لمجلس النواب -الذي تنتهي ولايته أصلا بالعشرين من الشهر الجاري- تجاذبات طويلة حول القانون الانتخابي استمرت أشهرا من دون التوصل لصيغة قانون ترضي الجميع.

تظاهرات في تل أبيب تطالب بإنهاء الاحتلال

الأراضي المحتلة - «وكالات»: طالب حوالي 300 إسرائيلي في مدينة تل أبيب الليلة قبل الماضية الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحرك المتظاهرون من وزارة الأمن إلى مقر حزب الليكود الحاكم حاملين لافتات تقول « دولتان فلسطين إلى جانب اسرائيل» و«اليهود والعرب يرفضون العداء».

وتظاهر أمامهم بعض اليمينيين في مظاهرة مضادة متزامنة مطالبين بالإبقاء على «دولة إسرائيل للإسرائيليين». وقال دوف حنين عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الذي نظم التجمع أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية خطير ومكلف.

ليبيا: السنوسي يعلن برقة إقليماً فيدرالياً

برقة - «وكالات»: أعلن أحمد الزبير السنوسي منطقة برقة إقليما اتحاديا فيدراليا في إطار الدولة الليبية.

ونقلت وكالة الأنباء الليبية عن السنوسي خلال الاحتفالية التي أقيمت في مدينة المرج بمناسبة الذكرى الرابعة والستين لاستقلال برقة في 1 / 6 / 1949 .. تأكيده ضرورة تفعيل دستور 1951 غير المعدل للاقليم وتشكيل برلمان برقة المكون من مجلسي الشيوخ والنواب والذي يضم جميع سكان برقة دون تمييز أواقصاء بجانب إنشاء حكومة للاقليم بالتعاون مع الأطراف السياسية كافة بما يضمن مصلحة الإقليم. وطالب «الزبير» في كلمته المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة إيداع ميزانية إقليم برقة في مصرف ليبيا المركزي في بنغازي وإعطاء الأولوية لتنمية الإقليم في جميع المجالات وخلق فرص عمل للشباب.. منوها بعدم إمكانية الانتظار حتى تنتهي النزاعات المسلحة بين الأحزاب والكيانات في ليبيا .

تونس: إصابة 3 جنود بانفجار لغم في الشعانبي

تونس - «وكالات»: أصيب ثلاثة عسكريين تونسيين بجروح امس الاول في انفجار لغم في جبل الشعانبي بولاية القصرين شمال غرب تونس على الحدود مع الجزائر، حيث يطارد الجيش مجموعة مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي زرعت الغاما في المنطقة بأسرها. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع التونسية العقيد مختار بن ناصر لوكالة الصحافة الفرنسية إن «الانفجار وقع لدى مرور آلية عسكرية فوق اللغم مما أسفر عن إصابة ثلاثة جنود بجروح».

من جهته قال مدير المستشفى المحلي في القصرين صلاح عامري إن ثمانية عسكريين أصيبوا بجروح طفيفة في الانفجار وأدخلوا المستشفى. ومنذ ديسمبر 2012 يطارد الجيش ما يسميها «مجموعة إرهابية» مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، متحصنة في جبل الشعانبي وتضم في صفوفها عناصر من جماعة «أنصار الشريعة» السلفية الجهادية التونسية.

أعمال العنف في معان تتواصل

عاهل الأردن يطلق برنامج التمكين الديمقراطي

■ الملك عبدالله: نعمل على تطوير نموذجنا الديمقراطي .. وندعو الحكومة لإطلاق ثورة بيضاء على البيروقراطية

ملك الأردن

عمان - «وكالات»: أعلن الملك الأردني عبد الله الثاني عن إطلاق ما أسماه برنامج التمكين الديمقراطي في البلاد، قال إنه يأتي كمحطة إضافية وجديدة على مسار التنمية السياسية وتعزيز المشاركة، وحدد له جملة من المبادئ والأهداف.

وقال الملك -في الورقة النقاشية الرابعة التي نشرها على موقعه الإلكتروني الخاص، ووزعها الديوان الملكي في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية - إنهم في الأردن لا يقبلون ما يزعمه البعض من أن شعوب العالم العربي لا ترغب في الديمقراطية، وأنها غير مستعدة أو غير مؤهلة للتعامل معها أو احتضانها نهج حياة.

وأوضح عبد الله الثاني أنه في ضوء هذه المعطيات فإن الأردن يعمل على تطوير نموذجه الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة المجتمع الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

وكان الملك أعلن أن بلاده تنتقل من مرحلة الربيع العربي إلى صيف العمل والحصاد، داعيا الحكومة إلى إطلاق ثورة بيضاء ضد البيروقراطية وإصلاح الجهاز الحكومي.

وبشأن برنامجه، قال عبد الله الثاني إن إطلاقه «يؤكد أن تقدمنا على طريق إنجاز نموذجنا الديمقراطي سيتحدد بقدرتنا على عبور محطات محددة، تؤشر على تقدم ونضوج سياسي حقيقي وملموس، وليس مواعيد نهائية مسبقة أو عشوائية»..

وحدد ملك الأردن مبادئ وأهدافا لبرنامج التمكين الديمقراطي، وقال إنه سيعمل وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، وإنه سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدف للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسية.

كما سينتهج البرنامج أسس الشفافية لدى تقديم الدعم وسيفتح باب الاستفادة لكل الأردنيين المهتمين، مشيرا إلى أن آلية اختيار المستفيدين من هذه البرامج ستخضع لقواعد مُحكمة.

وسيساهم البرنامج أيضا -وفق ماجاء في الورقة النقاشية للملك- في «ترسيخ المواطنة الفاعلة، وسيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات ممن لديهم أفكار عملية لتطوير نموذجنا الديمقراطي».

واعتبر ملك الأردن أن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وأن الانخراط في الحياة السياسية يشكل حقا أساسيا لكل مواطن. لكنه أوضح أن الديمقراطية الحقة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها، غير أنه قال إن من يسلكون هذا الطريق يتخلون عن فرصة حقيقية وعن واجبهم الفعلي في المساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم.

وقال عبد الله الثاني إنه يعني السياسة بمفهومها الأوسع، «أي العملية التي نناقش من خلالها القضايا التي تعني مجتمعنا، مستندين للاحترام المتبادل تعبيرا عن اختلافاتنا»، مشيرا إلى أن هذه العملية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي تتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعاتنا المحلية وحياتنا اليومية كمواطنين.

يذكر أن الملك عبد الله الثاني نشر ورقته النقاشية الأولى يوم 29 ديسمبر 2012، وحملت عنوان «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة».

كما نشر الورقة الثانية يوم 16 يناير الماضي وكانت بعنوان «تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين». في حين نشرت الورقة النقاشية الثالثة في 2 مارس 2013 وكانت بعنوان «أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة».

■ جهود أهلية لتهدئة التوتر في معان وسط اتهامات للسلطة بالغياب عن الأحداث

امنيا اندلعت أعمال عنف واسعة في مدينة معان «250 كلم جنوب عمّان» لليوم الثالث على التوالي امس الاول إثر احتقان تلا مقتل ثلاثة من أبناء المدينة الأربعاء الماضي، وهي موجة التوتر الثانية التي تشهدها المدينة خلال نحو شهر.

■ الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار

وأكد شهود عيان بحسب الجزيرة نت أن عشرات الشبان هاجموا المركز الأمني في المدينة، فيما سمعت أصوات إطلاق لعيارات نارية لم يعرف مصدرها، بينما جابت سيارات من قوة المهام الخاصة في قوات الدرك شوارع المدينة التي أغلق المحتجون وسطها منذ ساعات المساء الأولى.

وتركزت المواجهات في محيط المركز الأمني والسوق الرئيسي التي أشعل المحتجون الإطارات فيها، فيما قاموا بوضع الحواجز لإعاقة تقدم قوات الأمن.

وبينما قالت مديرية الأمن العام إن الشبان مطلوبون خطرون قتلوا إثر اشتباكات تلت اقتحامهم محاجر في محافظة العقبة الجنوبية، أظهرت مقاطع فيديو تداولها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي قيام أشخاص بقتلهم على خلفيات ثارية.

لكن الأمن العام الأردني شكك بصحة مقطع الفيديو، وقال إنه جرى تركيب الصوت عليه، ونفى أن يكون القتل قد جرى على خلفيات ثارية بين أبناء معان وعشائر من البادية الجنوبية.

وكانت جامعة الحسين في معان قد شهدت أعمال عنف قبل شهر قتل فيها أربعة وجرح العشرات، مما أحدث موجة غير مسبوقة من التوتر أدت لقطع الطريق الدولي بين عمّان والعقبة لعدة أيام.

وتعالت المناشدات من جهات رسمية وأهلية لعشائر معان والبادية الجنوبية لتغليب صوت العقل وعدم الانجرار لمواجهة تزيد من حجم التوتر والاحتقان.

وأطلق حزب جبهة العمل الإسلامي السبت مناشدة لأبناء معان والبادية الجنوبية، حثهم فيها على تفويت الفرصة على من يريد إيقاع الفتنة بينهم.

وتتواصل جهود أهلية لتهدئة التوتر وسط اتهامات من محتجين في معان للحكومة بالغياب عن الأحداث ومعالجتها إلا من خلال تدخل قوات الأمن.